التقدير في باب المبتدأ والخبر
دراسة نحوية دلالية

دكتور/ محمد عويس جمعة
أستاذ مساعد النحو والصرف والعروض
الكلية الجامعية – جامعة أم القرى

ملخص:

من خلال دراسة التقدير في باب المبتدأ والخبر يتضح لي الآتي:

١- أن التقدير، وسيلة من أهم الوسائل الافتراضية التي لجأ إليها النحاة عندما يرون التركيب مخالفا لما تقرره القاعدة النحوية ؛ لذا فإن التقدير يفسر لنا الكثير من الظواهر النحوية التي يبدو من ظاهرها العدول عن النظام النحوي.

٢- أن التقدير يُعد من أبرز الصور الافتراضية ، وأكثرها انتشارا في النحو العربي ؛ ذلك لأنه الوسيلة التي يلجأ إليها النحاة عندما يرون التركيب اعتراه نقص أو مخالفة لما تقرره القواعد النحوية.

٣- أن التقدير والحذف فكرتان متغايرتان ، أن الحذف يعني الإزالة ، والتقدير يعني الإيجاد ، ومعلوم أن الإيجاد عكس الإزالة فإن التقدير ينفرد في أن " له وجودا ذهنيا على سبيل الإيجاد في عقل النحوي على الأقل إن لم يكن في عقل الناطق أيضاً ،صحيح أنه يتعذر سماعه لكن عند الضرورة من الممكن ملاحظته بصفة عامة.

٤- أنه ثمة فرق أيضاً بين التقدير والإضمار ، فالتقدير أعم من الإضمار،حيث إنَّ الإضمار يكون في المرفوعات فقط وفي الفاعل بصفة خاصة في حين أن التقدير أعم من ذلك.

٥- أن التقدير لم يصطنعه النحاة ، ولم يكن من وحي خيالهم ، وإنما هو ظاهرة فرضتها عليهم طبيعة اللغة ، وسياقها ، فالتقدير أمر ضروري يطلبه المعنى فهو إذن مرتبط بالمعنى .

٦- أن التقدير المرتبط بالمعنى وبتركيب العبارة هو التقدير الي يهدف إلى مجرد تصحيح علامة الإعراب دون احتياج المعنى إليه هو تقدير غير لغوي ومرفوض.

٧- أن وصف النحاة بالتعسف مع اللغة أمر غير مقبول ؛إذ إن استغناء الناطق اللغوي عن بعض المقدر أمر طبيعي في اللغة اعتمادا على فهم السامع ، فهو لم يستغن عن ذكر المقدر إلا بعد علمه بوجود ذلك المقدر حتما في عقل السامع ، وإلّا فقدنا التواصل اللغوي بين الناطق والسامع .

٨- أن النحاة إنما قدروا مبتدأ محذوفا ، وخبرا محذوفا ، وأن هذا التقدير اللغوي كان مقبولا ؛ لأنه جاء لتوضيح المعنى وإكمال التركيب ، ولم يكن لتسويغ علامة إعرابية فقط.

Abstract:

١. The appreciation grammar, and the most important way of default means used by grammarians when they see the contrary installation as determined by the base grammatical; therefore the estimate explain a lot of grammatical phenomena that seem ostensibly abandon grammar system

٢. That appreciation is one of the most prominent virtual images, the most prevalent in the Arabic grammar; because it is the means employed by grammarians when they see a dramatically installation deficiency or violation of provisions of grammatical rules

٣. The appreciation and deletions are two ideas Mtagaertan, that omission means the removal, and appreciation means preexisting well known that the preexisting reverse the removal the estimate is unique in that "his presence mentally for preexisting in the grammar of the mind, at least, if not in the mind spokesman also true that he can not but the hearing, if necessary, could be seen in general.

٤. There is also a difference between the estimate and Aladmar that, generally Valtkadir of Aladmar, as Aladmar be in the nominative or indicative only actor in particular, while the estimate is more general than that.

٥. The estimate did not Astunah grammarians, it was not inspired by their imagination, but it is a phenomenon imposed on them the nature of the language, context, Valtkadir is essential meaning he requested permission is linked to the sense

٦. To estimate the associated sense and installing a gateway is designed to estimate just a correction express sign without need of meaning to it is an estimate of non-linguist and unacceptable.

٧. The description of the grammarians arbitrariness with language is unacceptable; as the shedding of linguistic spokesman for some of the estimated is normal in the language depending on the understanding of the listener, he did not Astgn mention estimated only after knowing that

there are so estimated inevitably in the mind of the listener, otherwise we lose linguistic communication The spokesman of the listener.

٨. The grammarians but estimated tyro omitted, and the story is omitted, and that this appreciation of language was acceptable; it was to clarify the meaning and complete the installation, and did not justify all inflectional mark.

مقدمة:

اختار هذا البحث (التقدير في باب المبتدأ والخبر دراسة نحوية دلالية)، وتبدو أهمية هذه الدراسة حين نعلم أن التقدير، وسيلة من أهم الوسائل الافتراضية التي لجأ إليها النحاة عندما يرون التركيب مخالفا لما تقرره القاعدة النحوية ؛ لذا فإن التقدير يفسر لنا الكثير من الظواهر النحوية التي يبدو من ظاهرها العدول عن النظام النحوي.

وقد تناولت في هذا البحث الحديثَ عن بعض المواضع التي قدر فيها النحاة المبتدأ، أو الخبر وبينت – من وجهة نظري – ما هو مقبول من هذا التقدير أو ذاك ، وما هو مرفوض

أما خاتمة البحث فقد تناولت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وأما المنهج الذي اعتمدته في هذا البحث، فإنه يقوم على أساس الاعتماد على ما جاء في التراث النحوي من ظواهر لغوية سواء بالموافقة ، أو بالمخالفة مع التركيز على المخالفات التي يبدو من ظاهرها عدول عن النظام النحوي ، وبيان مطابقتها للواقع اللغوي من خلال الرجوع إلى كتب النحاة للوقوف على آرائهم فيها ، وهذا لا يخلو من تحليل، ومناقشة للقضايا النحوية.

والمراجع التي اعتمدت عليها في هذا البحث هي: المراجع الأساسية من كتب النحو المختلفة ،ككتاب سيبويه ،ومعاني القرآن للفراء ، ومعاني القرآن للأخفش ، وكتب ابن مالك والرضي ، وابن جنى ، وابن يعيش ، والسيوطي ، وغيرها .

وبعد فهذا جهد المقل أقدمه خالصا لوجه الله وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

تعريف التقدير :

باديء ذي بدء أقرر أن التقدير يُعد من أبرز الصور الافتراضية ، وأكثرها انتشارا في النحو العربي ؛ ذلك لأنه الوسيلة التي يلجأ إليها النحاة عندما يرون التركيب اعتراه نقص أو مخالفة لما تقرره القواعد النحوية.

من هذه القاعدة يحق لنا أن نسمي على التقدير الجزء الناقص من التركيب منهجياً.

وينبغي أن نؤكد منذ البداية أن فكرة التقدير تغاير فكرة الحذف في النحو العربي؛ بحكم أن التقدير إكمال التركيب الناقص بذكر ذلك الجزء الناقص منهجيا ، في حين أن الحذف أزالة جزء من التركيب حسب مقتضيات القواعد ."ودليل أن التقدير

والحذف فكرتان متغايرتان ، أن الحذف يعني الإزالة ، والتقدير يعني الإيجاد ، ومعلوم أن الإيجاد عكس الإزالة بالتضاد".[١]

فالحذف يشترك مع التقدير في أن كلا منهما ليس له ذكر لفظي في التركيب؛ فإن التقدير ينفرد في أن" له وجودا ذهنيا على سبيل الإيجاد في عقل النحوي على الأقل إن لم يكن في عقل الناطق أيضاً ،صحيح أنه يتعذر سماعه لكن عند الضرورة من الممكن ملاحظته بصفة عامة، هذا في حين أن الوجود الذهني للحذف على سبيل الإزالة "[٢].

وثمة فرق أيضاً بين التقدير والإضمار ، فالتقدير أعم من الإضمار،حيث إنَّ الإضمار يكون في المرفوعات فقط وفي الفاعل بصفة خاصة في حين أن التقدير أعم من ذلك .

هذا وقد أنكر بعض الباحثين المحدثين فكرة التقدير عند النحويين ، ليس هذا فحسب بل سخر من النحويين الذين يعترفون به، بقوله[٣]: " إن الكلمة التي يلحظها النحوي ويقدرها ليست بكلمة على الإطلاق، وأن الحركة التي يتصورها في آخرها ليست بحركة أيضا، وأن النحاة في هذا كمن يتخيل وجود الطلاب ؛ فيعقد امتحانا ، ويوزع كراسات الإجابة وأوراق الأسئلة لمجرد هذا الخيال"[٤] .

ويشاطره الرأي باحث آخر بقوله[٥]: " إن ذلك الرأي يتفق تماما مع ما يصنعه النحاة[٦]؛ لأن التقدير – كما يرى – يعمل في الخيال ، واللغة واقع منطوق مدروس ، وقد اختار النحاة الجانب الأول ، فطبقوه ، ما شاء لهم الخيال التطبيق مع أنه لا يتفق مع واقع اللغة "[٧].

والحقيقة أن دعوى رفض التقدير ليست بجديدة على ساحة الفكر النحوي بل هي دعوى قديمة تعود إلى ما قبل ابن مضاء ومن ساروا على سنته وانتهجوا نهجه[٨]

وهناك من خفف من دعوته بالرفض فقسم التقدير قسمين . أحدهما مقبول ، والآخر مرفوض ، فالمقبول منه هو ما يفهم من الكلام ويدل عليه سياق القول بحيث ترى المقدر جزءاً من المعنى كأنك نطقت به ، لكنك آثرت الإيجاز بتركه ..... والتقدير المرفوض هو كلمات تجتلب المجرد المجرد لتصحيح الإعراب "[٩]

وشأنه في ذلك شأن باحث آخر ، يقول :إن التقدير " لم يصطنعه النحاة ، بل لم يأتوا به من تلقاء أنفسم والذين يمثلونهم في هذا الصدد هم الأعراب الفصحاء ودرهم معروف في تاريخ الحياة اللغوية عند العرب "[١٠].

والذي يتضح لي من خلال تلك الرؤى أن التقدير لم يصطنعه النحاة ، ولم يكن من وحي خيالهم ، وإنما هو ظاهرة فرضتها عليهم طبيعة اللغة ، وسياقها ، فالتقدير أمر ضروري يطلبه المعنى فهو إذن مرتبط بالمعنى .

وينبغي أن نوضح أن التقدير المرتبط بالمعنى وبتركيب العبارة هو التقدير الي يهدف إلى مجرد تصحيح علامة الإعراب دون احتياج المعنى إليه هو تقدير غير لغوي ومرفوض " ويمكن القول إن النظر إلى الجملة على أنها حكم منطقي لابد أن يتحقق في الواقع أدى بهم إلى التقدير غير اللغوي والبحث عن الناقص فيها ؛ لتبرير العلامة الإعرابية ، في حين أن اعتبار اللغة منظمة شكلية ، تعبر عن الواقع بوسائلها الخاصة هو أساس الاعتراف بالتقدير اللغوي والاعتراف بالكلمة الواحدة على أنها وسيلة عرفية للتعبير عن الجملة ، مثل قولنا : آسف ، أو قولنا : لا "(١١).

فالمقدر غالبا ما يكون هو العامل بصفة عامة ، والفعل بصفة خاصة ، حيث بحث عنه النحاة في كثير من التراكيب الفصيحة ، ولما لم يجدوه اضطروا لتقديره وافتراض وجوده ، ولو بالتعسف "(١٢).

وإن كان لي من رأي فإن وصف النحاة بالتعسف مع اللغة أمر غير مقبول ؛إذ إن استغناء الناطق اللغوي عن بعض المقدر أمر طبيعي في اللغة اعتمادا على فهم السامع ، فهو لم يستغن عن ذكر المقدر إلا بعد علمه بوجود ذلك المقدر حتما في عقل السامع ، وإلّا فقدنا التواصل اللغوي بين الناطق والسامع ، وذلك الاجتزاء من التركيب ليس خطأً ،بل هو أمر مشروع ما دام المعنى مفهوما ، ثم جاء النحاة فوجدوا أنفسهم أمام وصف تحليلي للسياق اللغوي بأكمله .

وفيما يلي دراسة لبعض الشواهد النحوية التي حكم النحاة فيها بالتقدير في باب المبتدأ والخبر ؛ ليكون في ذلك دراسة تطبيقية لسلوك النحاة في تلك الأبواب بعد التحليل النظري لآرائهم ؛ وليكون في ذلك توضيح الفروق بين النظرية والتطبيق عندهم .

أولا: تقدير المبتدأ:

يقدر النحاة مبتدأ محذوفا اعتمادا على المعنى ، فيكون حينئذ تقديرهم مقبولا ، من ذلك ما جاء في إعراب " لساحران "من قوله تعالى [١٣]: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ يقول السمين الحلبي[١٤]:"(لساحران) خبرمبتدأ محذوف دخلت عليه هذه اللام تقديره : لهما ساحران "

وقد ضعف الزجاج [١٥]الرأي القائل بأن اسم (إن)ضمير الشأن محذوف ، والجملة من المبتدأ والخبر بعده في محل رفع خبراً لـــــ (إنَّ) ، وعلل ذلك بأنه لا يجوز دخول اللام في الخبر ؛ لأنه غير مقبول من ناحية المعنى ، وأن اللام داخلة على مبتدأ محذوف تقديره: لهما ساحران ، وها الرأي – أي : تقدير مبتدأ محذوف – قد استحسنه شيخه المبرد "[١٦] ، لأنه مستمد من معنى الآية ، ويتفق وقواعد النحو التي لا تجيز دخول اللام على الخبر.

وقوله تعالى[١٧] : ﴿ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾

" فعدة " خبر مبتدأ محذوف قدره النحاة بـــــــ : الواجبُ عدَّةٌ " [١٨].

فقد رُفع (عدة) على الخبر ثم قُدِّر لها مبتدأً محذوفاً ، وهذا المبتدأ استمده ابن عصفور من معنى الآية ، وهو إيجاب الصوم على المريض والمسافر ؛ ولذلك قالوا إن المبتدأ هو كلمة الواجب ؛ لأن المعنى يؤيده .

وقوله تعالى[١٩] : ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ ﴾ ، فقد أُعربَ قوله (فإمساك) – في أحد رواياته – خبر مبتدأ محذوف ، أي : فالواجب إمساك"[٢٠] .

وقد أيَّد ابن عطية [٢١] رأي ابن عصفور في تجويز أن يكون " فإمساك " خبر مبتدأ محذوف والتقدير :فالواجب إمساك " .

وقوله تعالى[٢٢] : ﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ .

فقد أعرب السمين الحلبي لفظة (فنصف) خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير : فالجواب نصف".

والحقيقة الواضحة أن التقدير في الأمثلة السابقة يقتضيه المعنى ، ولا يتعارض وقواعد النحو ؛ ولذلك فهو تقدير مقبول ؛ لأنه لا يكتفي بالبحث عن تسويغ علامة الرفع وإنما يوضح معنى الآية ، ويكمل أجزاء التركيب ، وذلك لأن مهمة النحو ليس

مراعاة أواخر الكلمات فحسب ، وإنما هو أولا وقبل كل شيء فهم لحقيقة التركيب وتوالي مفرداته ، والمتصفح لكتاب سيبويه مثلا يدرك لأول وهلة أنه كتاب في تعليم أساليب اللغة العربية قبل أن يكون كتاب قواعد في النحو " [٢٣]

وكذلك في قول الله تعالى[٢٤] ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡۚ﴾ .

فـــــــ (حطةٌ) قدرها النحاة خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير : (مسألتنا حطةٌ) .

وهذا التقدير لم يكن لتسويغ علامة الإعراب فقط ، وإنما جاء لوضيح المعنى ، ولذلك فهو تقدير مقبول ، قال الزمخشري [٢٥] " وإنما رُفعت لِتُعْطِيَ معنى الثبات ، كقوله:

شكا إليَّ جملي طُولَ السُّرى صبرٌ جميلٌ فكلا مبتلى

والأصل : صبراً عليٍّ صبراً ، فجعله من باب " سلام عليكم " ، قال ابن عطية : وقِيل أُمِروا أن يقولوها مرفوعة على هذا اللفظ يعنى على الحكاية ، فعلى هذا تكون هي وحدها من غير تقدير شيءٍ معها في محل نصب بالقول ، وإنما منع النصب حركةُ الحكاية ..... وقال النحاس : " الرفع أُولى لِما حُكي عن العرب في معنى بدّل"[٢٦]

فإن العلامة الإعرابية هنا تقتضي نصب ما بعد القول مفعولا به ، لكن المعنى كان أولى بالرفع ، فتم التضحية بعلامة النصب من أجل المعنى دلنا على ذلك قول ابن قول ابن عطية السابق (أُمِرُوا أن يقولوها مرفوعة على هذا اللفظ) ، وأكده كذلك قول النحاس السابق بالرفع لما حكي عن العرب في معنى بدَّل ؛ ولأن التركيب لا يفهم إلا بتقدير ذلك المبتدأ المقترض .

والذي يتضح لي من خلال تحليل النماذج السابقة أن النحاة إنما قدروا مبتدأ محذوفا ، وأن هذا التقدير اللغوي كان مقبولا ؛ لأنه جاء لتوضيح المعنى وإكمال التركيب ، ولم يكن لتسويغ علامة إعرابية فقط ، لكننا حين ننظر إلى تحليلهم لقوله تعالى[٢٧] : ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٞ لَّا ذَلُولٞ تُثِيرُ ٱلۡأَرۡضَ وَلَا تَسۡقِي ٱلۡحَرۡثَ مُسَلَّمَةٞ لَّا شِيَةَ فِيهَاۚ ﴾ .

نجد أن النحاة يقدرون في قوله (تثير) مبتدأ محذوف والتقدير : هي تثير ، وهذا التقدير اللغوي منهم عير مقبول ؛ لأنه يتعارض مع المعنى ، إذ إن المعنى : أنها لا تثير الأرض ؛ لأنها لو كانت تثير الأرض لكانت الإثارة ذلَّلتها ، والله تعالى نفي ذلك عنها بقوله : (لا ذلولٌ) ، وهذا المعنى هو الذي منع أن يكون (تثير) خبراً لمبتدأ

محذوف تقديره : (هي تثير) ؛ لأن الخبر بمنزلة الوصف للمبتدأ ، وقد نفى الله عنها هذه الصفة بقوله (لا ذلول).

ومن نماذج التقدير الرفوض عند النحاة ما ورد في تحليل قوله تعالى[٢٨] :﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ .

فقول تعالى (ألا تشركوا) قدَّر النحاة فيها تسعة أوجه إعرابية ، فالوجه الاول وهو للفراء[٢٩] قال : بأن (أن) تفسيرية ؛ لأنه تقدمها ما هو بمعنى القول لا حروفه و " لا" ناهية ، و " تشركوا " مجزوم بها ، وهذا وجه ظاهر وعلل ذلك بقوله : "ويجوز أن يكون مجزوما بـــــ " لا " على النهي كقولك : أمرتك أنْ لا تذهب إلى زيد"، بالنصب والجزم . ثم قال : " والجزم في هذه الآية أحب إليَّ كقوله تعالى[٣٠]: ﴿ وَيَقَوْمِ أَوْفُواْ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾.

وقد أيده السمين الحلبي بقوله : " فعطفُ هذه الجملة الأمرية على يقوِّي أنَّ ما قبلها نهي ليناسب طرفا الكلام "[٣١] .

وهذا الوجه اختيار الزمخشري أيضاً فإنه قال : " و (أنْ) في (ألّاَ تشركوا) ، مفسرة ، و (لا) ، للنهي وعلق على اختياره هذا الرأيبقوله : " فأن قلت : إذا جعلت "أن " مفسرة لفعل التلاوة وهو معلق بما حرَّم ربكم وَجَبَ أن يكون ما بعده منهيًّاً عنه مُحرما كله كالشرك وما بعده مما دخل عليه حرف النهي فما تصنع بالأوامر؟ قلت : لَمَّا وَرَدَتْ هذه الأوامر مع النواهي ، وتقدمهن جميعا فعل التحريم ، واشتركن في الدخول تحت حكمه عُلمَ أن التحريم راجع إلى أضدادها وهي الإساءة إلى الوالدين ، وبخس الكيل والميزان وترك العدل في القول ، ونكث العهد . قال الشيخ : " وكون هذه الأشياء اشتركت في الدخول تحت حكم التحريم وكون التحريم راجعا إلى أضداد الأوامر بعيداً وإلغازٌ في التعمي من هذا الكلام حتى يدميه به .

ثم قال الشيخ : " وأما عطف هذه الأوامر فيحتمل وجهين ؛ أحدهما : أنهما معطوفة على قوله (تعالوا أتل ما حرم)، أمرهم أولا بأمرٍ يترتب عليه ذِكرٍ متناهٍ ، ثم أمرهم ثانياً بأوامر وهذا معنى واضح ، والثاني أن تكون الأوامر منطوقة على المناهي وداخلة تحت " أن " التفسيرية ، ويصح ذلك على تقدير محذوف تكون " أن " مفسرة له وللمنطوق قبله الذي دلَّ على حَذْفِه، والتقدير (وما أمركم به ، فحذف (وما أمركم به)

لدلالة: ماحرَّم ربكم: ما نهاكم عنه . فالمعنى : قل تعالوا أتل ما نهاكم ربكم عنه ، وما أمركم به ، وإذا كان التقدير هكذا صح أن تكون " أن " تفسيرية كفعل النهي الدال عليه التحريم ، وفعل الأمر المحذوف ، ألا ترى أنه يجوز ، أن تقول " أمرتك أن لا تكرم جاهلا ، وأكرم عالما " إذ يجوز أن يعطف الأمر على النهي ، والنهي على الأمر كما قال :

يقولون لا تهلك أسىً وتجملِ

وهذا لا نعلم فيه خلافا بخلاف الجمل المتباينة بالخبر والاستفهام ، والإنشاء فإن في جواز العطف فيها خلافاً" (٣٢) انتهى .

الثاني أن تكون " أن " ناصبة للفعل بعدها ، وهي وما في حيزها في محل نصب بدلا من " ما حرم " .

الثالث : أنها الناصبة أيضاً ، وهي وما في حيزها بدل من العائد المحذوف إذ التقدير: ما حرَّمه ، وهو في المعنى كالذي قبل ، و " لا " عللى هذين الوجهين زائدة لئلا يفسد المعنى كزيادتها في قوله تعالى [٣٣]: ﴿ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ ، و ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ ﴾(٣٤) وهذا الرأي لمكي بن أبي طالب ، وقد ضعفه السمين الحلبي ، وعلل ذلك بقوله (٣٥): " وها ضعيف لانحصار عموم المحرم في الإشراك ؛ إذ ما بعده من الأمر ليس داخلا في المحرَّم ولا ما بعد الأمر مما فيه لا يمكن ادِّعاء زيادة " لا " فيه لظهور أنَّ " لا " فيه للنهي ، ولما ذكر مكي كونها بدلا من " ما حرَّم " لم ينبه على زيادة " لا " ، ولا بد منه" (٣٦) .

ولذلك منع الزمخشري أن تكون " ألا تشركوا " بدلا من " ما حرَّم "، وعلل ذلك بقوله: " فإن قلت هي التي تنصب الفعل وجعلت "أن لا تشركوا" بدلا من " ما حرم " ، قلت : وجب أن يكون " ألا تشركوا " ، و " ولا تقربوا " ، و " ولا تقتلوا " ، و " ولا تتبعوا السبل " ، نواهي لانعطاف الأوامر عليها ، وهي قوله : "بالوالدين إحسانا "؛ لإن التقدير أحسنوا بالوالدين إحسانا ، وأوفوا ، وإذا قلتم فأعدلوا ، وبعهد الله أوفوا "(٣٧).

فإن قلت: فما تصنع بقوله(٣٨) : ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ﴾ ، فيمن قرأ بالفتح ، وإنما يستقيم عطفه على " ألا تشركوا " ، إذا جعلت " أن " هي الناصبة حتى يكون المعنى : أتل عليكم نفي الإشراك ، و " وأتل عليكم ،أن هذا صراطي مستقيما ؟.

قلتُ : أجعلَ قولَهُ " أن هذا صراطي مستقيماً" علة للاتباع بتقدير اللام كقوله "وأن المساجد لله فلا تدعو مع الله أحدا " ، بمعنى : ولأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه، والدليل عليه القراءة بالكسر كأنه قيل : واتبعوا صراطي أنه مستقيم " (٣٩) .

الرابع : أن تكون " أنْ" الناصبة معا في حيزِّها منصوبة على الإغراء بـــــ "عليكم " ، ويكون الكلام : فقال عليكم أن لا تشركوا ، أي : الزموا نفي الإشراك وعدمه"

وهذا الرأي نقله ابن الأنباري(٤٠) وضعفه السمين الحلبي(٤١) ، وعلل ذلك بقوله(٤٢): " وهذا ضعيف لتفكك التركيب عن ظاهره ؛ ولأنه لا يتبادر إلى الذهن " .

الخامس : أن " ألا تشركوا " وما في حيزها في محل نثب ، أو جر على حذف لام العلة والتقدير :" أتل ما حرم ربكم عليكم لئلا تشركوا ".

وهذا الرأي منقول عن أبي إسحاق إلا أن بعض النحاة – كما يقول السمين الحلبي – استبعده من حيث إن ما بعده أمرٌ معطوف بالواو ، ومناهٍ معطوفة بالواو أيضاً فلا يناسب أن يكون تبيينا لما حرَّم ، أما الأمر فمن حيث المعنى ، وأما المناهي فمن حيث العطف .

السادس : أن تكون " ألا تشركوا " وما بعدها في محل نصب بإضمار فعلٍ تقديره:أوصيكم.

وهذا الرأي لأبي إسحاق أيضاً(٤٣)،ــ وعلل اختياره هذا بقوله : " لأن قوله : "وبالوالدين إحساناً" محمول على " أوصيكم بالوالدين إحساناً.

السابع : أن تكون " أن " وما في حيِّزها في موضع رفع على أنها خبر مبتدأ محذوف أي : المُحَّرمُ ألا تشركوا ، والتقدير بالمحرم أن لا تشركوا يحوج إلى زيادة "لا " لئلا بفسد المعنى " (٤٤).

الثامن : أن " ألا تشركوا " في محل رفع على الابتدأ ، والخبر الجارُّ قبله والتقدير : عليكم عدم الإشراك ويكون الوقف على قوله : " ربكم " كما تقدم في وجه الإغراء ، وهذا مذهب لأبي بكر بن الأنباري (٤٥) .

التاسع: أن " ألا تشركوا " في موضع رفع بالفاعلية بالجار قبلها ، وهو ظاهر قول الأنباري المتقدم ، والتقدير : استقر عليكم عدم الإشراك.

يقول السمين الحلبي [٤٦] : " وقد تحصلت في محل " ألا تشركوا " على ثلاثة أوجه ؛ الرفع ، والنصب ، والجر ، فالجر من وجه واحد وهو أن يكون على حذف حرف الجر على مذهب الخليل والكسائي ، والرفع من ثلاثة أوجه ، والنصب من ستة أوجه ، فمجموع ذلك عشرة أوجه تقدَّم تحريرها" .

عرضت كل تلك الآراء – على طولها – لنرى إلى أي مدى أوغل النحاة في تقديرات لا تحتملها الآية.

ولعل السبب الذي أجبرهم على تقدير المصدر المؤل خبرا لمبتدأ محذوف هو أنهم رأوا أمامهم مصدرا مؤولا ، وهو في موضع رفع ، وليس قبله فعل ، مما يعني أنه طرف في جملة اسمية ، ولابد له من طرف آخر ؛ لتتكون منهما معا تلك الجملة ، ومن ثم اتجهوا إلى اعتبار ذلك المصدر خبرا لمبتدأ محذوف ثم قدروه بـــ " المحرم" .

ولعل من أسباب اتجاههم إلى هذا التقدير أيضا أنهم وجدوا الكلمة " عليكم " بعد الفعل " حرم " ، فربطوا بينهما حسب مقتضيات الهيكل النحوي ، كما أن التقدير بـــــ"المحرم" يحوج إلى زيادة " لا " لئلا يفسد المعنى كما أشار إلى ذلك صاحب الدر المصون[٤٧] .

وواضح أن ذلك النوع من التقدير مرفوض ؛ بحكم أنه تحكم وتعسف في لفظ الآية، وبحكم أنه لا يعتمد على معنى الآية .

والذي أميل إليه في تحليل هذا الجزء من الآية الكريمة هو الرأي السابق لأبي بكر بن الأنباري والذي يرى أن المصدر المؤول " ألا تشركوا " في محل رفع على الابتدأ ،الخبر الجار والمجرور قبله والتقدير : " عليكم عدم الإشراك ، ويكون الوقف على قوله " ربكم " على وجه الإغراء، وعلى هذا التقدير تبدأ بعد كلمة "ربكم " جملة جديدةهي : " عليكم ألا تشركوا به "، وعلى هذا التقدير قد تكون الجملة مكونة من :

عليكم +ألا تشركوا

خبر مقدم + مبتدأ مؤخر

ومعناها عليكم عدم الإشراك ، وقد تكون مكونة من :

اسم فعل + مفعول به

بمعنى الزموا عدم اللإشراك على سبيل الإغراء .

فلفظ الآية على أي الوجهين كافٍ في تفسير معناها ، وأنها لا تحتاج إلى تقدير ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير ، كما يقرر النحاة.

الخبر :

من المواضع التي لجأ فيها النحاة إلى تقدير خبر تلك الجمل التي تتكرر فيها (لا)النافية كمافي قوله تعالى(٤٨): ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾.

فقوله :(فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) اختلف النحاة في توجيه هذا الجزء من الآية فقد تكررت (لا)ثلاث مرات،وبعد كل منها اسم(لا)ولم يذكر إلا خبر واحد في آخر التركيب هو قوله (في الحج).

وللنحاة في توجيه الاسم الذي بعد(لا)آراء:

فأما أصحاب الرأي الأول فقالوا بتنوين (رفث) ، و (فسوق) ، ورفعهما ، وفتح (جدال).

وأما أصحاب الرأي الثاني فقالوا : بفتح الثلاثة (رفث) ، و (فسوق) ، و (جدال).

وأما أصحاب الرأي الثالث فقالوا: برفع الثلاثة والتنوين .

وأما أصحاب الرأي الرابع فقالوا :بنصب الثلاثة والتنوين .

فأما من قال بالرفع فعلى وجهين أظهرهما : أن " لا " ملغاة وما بعدها رفع بالابتداء، وسوَّغ الابتداء بالنكرة تقدم النفي عليها . و " في الحج" خبر المبتدأ الثالث ، وحذف خبر الأول والثاني لدلالة خبر الثالث عليها ، أو يكون " في الحج "، وحذف خبر الأول عليهما ، ويجوز أن يكون " في الحج " خبرَ الثلاثة، ولا يجوز أن يكون "في الحج " خبرَ الثاني ، وحُذِفَ خبر الأول ، والثالث لقبح مثل هذا التركيب وتأديته إلى الفصل .

والثاني : أن تكون " لا " عاملة عمل ليس ، ولعملها عملَها شروطٌ : تنكير الاسم ، وألَّا يتقدم الخبرُ ، ولا يُنتقض النفيُ ، فيكون (رفث) اسمَها وما بعده عطفٌ عليه و"في الحج" الخبر على حسب ما تقدم من التقارير فيما قبله .

وأما من نصب الثلاثة منونةً فتخريجها على أن تكون منصوبة على المصدر بأفعال مقدرة من لفظها،تقديره :فلا يرفث رفثًا ولا يفسق فسوقًا ولا يجادل جدالًا،وحينئذٍ لا

عمل للا فيما بعدها،وإنما هي نافيةٌ للجمل المقدرة،"في الحج" متعلقٌ بأي المصادر الثلاثة شئت،على أن المسألة من التنازع،ويكون ذلك دليلا على تنازع أكثر من عاملين،وقد يمكن أن يقال:إن هذه"لا"هي التي للتبرئة على مذهب من يرى أنَّ اسمها معربٌ منصوب،وغنما حذف تنوينة تخفيفًا.

وأما قراءة الفتح في الثلاثة منها "لا"التي للتبرئة. وهل فتحة الاسم فتحة إعراب أم بناء؟ قولًا به، الثاني للجمهور.وإذا بني معها فهل المجموع منها ومن اسمها في موضع رفعٍ بالإبتداء؟ وإن كانت عاملة في الاسم النصب على الموضع ولا خبر لها،أوليس المجموع في موضع مبتدأ، بل "لا" عاملة في الاسم النصب على الموضع وما بعدها خبر ل"لا"؛لأنها أجريت مجرى "أنَّ"في نصب الاسم ورفع الخبر؟ قولان،قول سيبويه، والثاني قول الأخفش، وعلى هذين المذهبين يترتب الخلاف في قوله "وفي الحج" فعلى مذهب سيبويه يكون في موضع خبر المبتدأ،وعلى رأي الأخفش سيكون في موضع خبر "لا".

وأما من رفع الأُوّليين وفتح الثالث :فالرفع على ما تقدم-يقصد الرفع بالإبتداء- ، وكذلك الفتح – يقصد في موضع رفع بالابتداء – ، إلا أنه ينبغي أن يتنبه لشيءٍ: وهو أنا اذا قلنا بمذهب سيبويه من كون (لا) وما بُني معها في موضع المبتدأ يكون (في الحج) خبرا عن الجميع؛غذ ليس فيه إلا عطف مبتدأ على مبتدأ.

وأما مبدأ الأخفش فلا يجوز أن يكون (في الحج) إلا خبرًا للمبتدأين أو خبرًا لـــ (لا)ولا يجوز أن يكون خبرًا للكل لاختلاف الطالب؛لأن المبتدأ يطلبه خبرًا له ولا يطلبه خبرًا له[٤٩].

وإنما قرىء كذلك، قال الزمخشري:"لأنها حملا الأولين على معنى النهي،كانه قيل:فلا يكونن رفث ولا فسوق،والثالث على معنى الإخبار بانتفاء الجدال، كأنه قيل ولا شكَّ "لا خلاف في الحج" واستدل على أنه المنهيُّ عنه هو الرفث والفسوق دون الجدال يقويه عليه السلام: "من حج فلم يرفث ولم يفسق" وأنه لم يذكر الجدال. وهذا الذي ذكره الزمخشري سبقه إليه صاحب هذه القراءة، لإلا أنه أفصح عند مراده، قال أبو عمرو بن العلاء_أحد قارئيها_:الرفع بمعنى فلا يكون رفث ولا فسوق: أي شيء يخرج من الحجِّ، ثم ابتدأ النفي فقال: "ولا جدال"، فأبو عمر لم يجعل النفيين الأولين نهيًا،بل

تركهما على النفي الحقيقي،فمن ثم كان في قوله هذا نظر؛فإن جملة النفي بلا التبرئة قد يراد بها لنفي أيضا،وقيل ذلك في قوله: (لا ريب فيه).

والذي يظهر في الجواب عند ذلك ما نقله أبو عبد الله الفارس عن بعضهم فقال:"وقيل الحُجَّة لمن رفعها أن النفي فيهما ليس بعامٍّ؛إذ قد يقع الرفث والفسوق في الحج من بعض الناس بخلاف نفي الجدال في أمر الحج فإنه عامٌّ....."وهذا يتمثل على عرف النحويين فإنهم يقولون: لا العاملة عمل "ليس" كنفي الوحدة، والعاملة عمل "إن" لنفي الحبس، قالوا: ولذلك يقال: لا رجل فيها بل رجلان أو رجال إذا رفعت،ولا يحسن ذلك إذا بذيت اسمها أو نصيت بها وتوسط بعضهم فقال: التي في التبرئة نص في العموم، وتلك ليست نصا، والظاهر أن النكرة في سياق النفي مطلقًا للعموم[٥٠] .

وقوله{فلا رفث}وما في خبره في محل جزم عن كانت"من"شرطية،ورفع إن كانت موصولة،وعلى كلا التقديرين فلا بد من رابط يرجع إلى "مَن"،لأنها إن كانت شرطية فقد يقدم أنه لابد من ضمير يعود على اسم الشرط،وإن كان ت موصولة فهي مبتدأ والجملة خبرها ولا رابط في اللفظ، فلا بد من تقديره وفيه احتمالان أحدهما:أن يقدره بعد "جدال" تقديره: ولا جدال منه ويكون "منه" صفة لـــ "جدال"، فيتعلق بمحذوف فيصير نظير قولهم: "التسمية قنوان بدرهم" تقديره: ولا جدال في الحج منه،أو:له.ويكون هذا الجار في محل نصب على الحالمن "الحج" وللكوفيين في هذا تأويل آخر،وهو أن الألف واللم ثابت مثابت الضمير،والأص: في حجِّه، كقوله: {وأما من خاف مقام ربه}ثم قال:{وإن الجنة هي المأوى}أي مأواه وكرر الحج وضعا للظاهر موضع المضمر تفخيما[٥١] نقلت على هذا النص –على طوله_لأوضح أن هذه التقديرات التي وجهها النحاة للآية _ وإن كثرت_ إلا أنها تقديرات مقبولة؛ لأنها اعتمدت على المعنى، فمذهب سيبويه[٥٢] _كما نفهم من النص السابق_ يرى أن الخبر المذكور في الحج هو خبر للثلاثة،الأول والثاني وعدم رفع الثالث؛ وذلك بحكم أنه يعتبر (لا)مع اسمها بمنزلة المبتدأ، وأما الأخفش[٥٣] فإنه يرى أن الخبر المذكور"في الحج"هو خبر لا الأخيرة فقط،ويقدر خبرًا للأولى وخبرًا للثانية، ويرفض مذهب سيبويه أن يكون"في الحج"خبرًا للثلاثة، وحجته في ذلك الرفض أن العامل مختلف،حيث (لا) الأولى و(لا) الثانية ترفعان ما بعدهما، في حين(لا) الأخيرة تنصب ما بعدها،ولا يجوز عنده اشتراك المنصوب والمرفوع في الخبر.

وإن كان لنا أن نختار بين الرأيين فإنني اختار رأي سيبويه لأسباب منها:
أننا نكتفي بالمذكور فقط ولا نلجأ فيها إلى تقدير؛لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير،كما أن المعنى يقتضي أن يكون الجار والمجرور هو الخبر للثلاثة،كما أن التركيب يقتضي ذلك غير أنه يتعارض مع القاعدة التي ترفض اشتراك المنصوب والمرفوع في الخبر.

وأما رأي الأخفش فقد اعتمد على تقدير ما لا حاجة إليه لإقامة التركيب،كما أن معنى الآية يرفض أن يكون الخبر كونا عامًا؛لأن الكون العام يعني منع الرفث نهائيًا في كل وقت، وفي كل مكان، وكذلك منع الفسوق، والجدال، وهذا غير مقصود من الآية هنا،وإنما المقصود هنا هو منعه في الحج فقط.

ومن الشواهد التي يلجأ فيها النحاة إلى تقدير خبر محذوف قوله تعال[٥٤]:
﴿ كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ حَقًّا عَلَى ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾ .

قوله {الوصية}مبتدأ خبره محذوف أي :فعليه الوصية وهو رأي الأخفش يقول السمين:"الوصية مبتدأ خبره محذوف أي:فعليه الوصية،وهذا عند من يخبر حذف فاء الجواب وهو الأخفش،وهو محجوج بنقل سيبويه قوله[٥٥]: (القضية يجوز منها وجهان: أحدهما: أن يتعلق بنفس الوصية)،والثاني أنه متعلق بمحذوف على أنه حال من الوصية:أي حال كونها ملتبسة بالمعروف لا بالجود) وهذا الذي يراه الأخفش من التقدير المقبول الذي يقبله المعنى.

ومن الشواهد كذلك التي يقدر فيها النحاة مبتدأ خبره محذوف قوله تعالى[٥٦]:
﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖۚ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾
فلفظة :"فنظرة" مبتدأ خبره محذوف والتقدير:"فعليكم نظرة".

ومن الشواهد التي يلجأ فيها النحاة إلى تقدير الخبر قوله تعالى[٥٧]: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَيۡءٖ فَأَخۡرَجۡنَا مِنۡهُ خَضِرٗا نُّخۡرِجُ مِنۡهُ حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ وَجَنَّٰتٖ مِّنۡ أَعۡنَابٖ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشۡتَبِهٗا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٍۗ ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَيَنۡعِهِۦٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمۡ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ﴾ .

فقد وردت قراءة[٥٨] برفع (جنات) وجهها الزمخشري[٥٩] على أنها مرفوعة عطفا على (قنوان) "على معنى محاطة،مخرجة من النخل قنوان،وجنات من أعناب أي: من نبات أعناب" [٦٠].

وعلق على ذلك بقوله:"وهذا العطف هو على أن لا يُلْحظَ فيه فيدٌ من النخل فكأنه قال:ومن النخل قنوان دانية وجنات من أعناب حاصلة كما تقول:"من بني تميم رجل عاقل، ورجل من قريش منطلقان"،ونسب السمين الحلبي هذا الرأي كذلك للطبري[٦١].

وضعَّف ابن عطية هذا الرأي، ومنعه أبو البقاء ، وأنكر أبو عبيد وأبو حاتم هذه القراءة قال أبو حاتم: "هذه القراءة محالٌ؛لأن الجنات من الأعناب لا تكون من النخل.

وأنا أميل إلى رأي أبي البقاء في منع وجه الرفع على العطف؛لأن عطف (جنات) على قنوان يقتضي إخراج جنات الأعناب من طلع النخيل وهذا غير معقول؛لأن العنب لا يخرج من النخل.

والتقدير المقبول بحسب المعنى هو توجيه أبي البقاء،وأبي عبيد، و أبي حاتم الرفعَ على الابتداء ويقدر خبرًا محذوفا ،تقديره : ولهم جنات. وهو تقدير مقبول من ناحية المعنى، ومقبول أيضا من ناحية الشكل، ومطلوب لإقامة التركيب،نو قد قدره ابن عطية ولكم جنات.وهو تقدير أقوى من ناحية المعنى من تقدير أبي البقاء ؛لأن تقدير أبي البقاء بضمير الغائبين في ذلك الخبر الذي قدره :(لهم)، لا مرجع له في الآية بحكم أنه لم يُذكر قبله اسم ظاهر،يمكن أن يعود إليه،إلا على الالتفات،ولذلك فتقدير ابن عطية[٦٢]: أن الخبر المقدر: لكم بضمير الخطاب لا الغياب هو الذي يقبله السياق العام للآيات ؛ فالآية التي قبلها مباشرة يقول الله تعالى فيها[٦٣]: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْأَيَٰتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ ﴾

هذا والأمثلة على تقدير الخبر المقبول كثيرة في كتب النحاة[٦٤] ، وعليه فإنه بعد ذلك التطواف بين مجموعة من الشواهد القرآنية وتحليلات النحاة لها، وتقدير الإعراب لما يُشكل منها ورَدُّ كل إشكال إلى أسبابه وتصنيف التقديرات نخرج بنتيجة هي: أن التقدير الذي يلجأ إليه النحاة في باب الخبر يمكن قبوله بشرط : أن يقتضيه المعنى، ويحتاج إليه التركيب، وتقضيه دلالة السياق.

الهوامش والتعليقات:

(١) الافتراض ١٧٠ .
(٢) الافتراض ١٧٠ .
(٣) دراسات نقدية في النحو العربي ٥٢ .
(٤) أصول النحو العربي: ٢١٥ .
(٥) أصول النحو العربي: ٢١٥ .
(٦) أصول النحو العربي: ٢١٥ .
(٧)السابق.
(٨) الأشباه والنظائر:٢٦١/١،إحياء النحو٣٤-٣٧ .
(٩)إحياء النحو :٣٥ .
(١٠) قضايا التقدير النحوي :١٩٨.
(١١) ظاهرة الافتراض النحوي :٢٢٠ ، وينظر أصول النحو العربي: ٢٢٠ .
(١٢) المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل : ١/ ٣١ .
(١٣) سورة طه من الآية :٦٣ .
(١٤) الدر المصون ١٦/٧ .
(١٥) شرح جمل الزجاجي ٢٩٦/١ .
(١٦) الدر المصون ٧/ ١٦ .
(١٧) البقرة من الآية : ١٨٥ .
(١٨) الدر المصون ٢/ ١٧٥ .
(١٩) البقرة من الآية : ٢٢٩ .
(٢٠) الدر المصون : ٥٠/١ .
(٢١) تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ١٧٤/٢ . دار الفكر . بدون .
(٢٢) البقرة من الآية : ٢٣٧ .
(٢٣) ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني دكتوراه بدار العلوم جامعة القاهرة للدكتور/ طه محمد عوض الله الجندي ١٩٨٨ م . المقدمة (و) .
(٢٤) سورة البقرة من الآية : ٥٨ .
(٢٥) الدر المصون : ١/ ٢٧٩ .
(٢٦) السابق : ٢٧٩/١ .
(٢٧) سورة البقرة من الآية : ٧١ .
(٢٨) سورة الأنعام من اللآية : ٥١ .

(٢٩) معاني القرآن للفراء :
(٣٠) سورة هود من الآية :٨٥ .
(٣١) الدر المصون : ٤٩/٧ .
(٣٢) الدر المصون : ٤٠/٧ .
(٣٣) سورة الأعراف من الآية :١٢ .
(٣٤) سورة الحديد من الآية : ٢٩ .
(٣٥) الدر المصون : ٧/ ٤٠ .
(٣٦) السابق : ٤١/٧ .
(٣٧) السابق : ٤١/٧ .
(٣٨) سورة الأنعام من الآية :١٥٣ .
(٣٩) الدر المصون : ٧ /٤١ .
(٤٠) السابق : ٧ /٤٧ .
(٤١) السابق : نفسه .
(٤٢) السابق نفسه .
(٤٣) الدر المصون : ٧ / ٤٢ .
(٤٤) السابق نفسه.
(٤٥) السابق نفسه.
(٤٦) السابق ٧ /٤٣ .
(٤٧) الدر المصون : ٧ / ٤٢ .
(٤٨) سورة البقرة الآية (١٩٧) .
(٤٩)الدر المصون٢/٣٠٥.
٥٠ .الدر المصون٢/٣٠٦.
٥١ .الدر٢/٢٠٧.
٥٢ .الكتاب١/٣٤٧.
٥٣ .معاني القرآن للأخفش ٢٤/١.
(٥٤) سورة البقرة الآية : ١٨٠ .
(٥٥) .الدر المصون٢/٢٤٥.
(٥٦) سورة البقرة الآية: ٢٨٠ .
(٥٧) .الأنعام(٩٩)
(٥٨) .قراءة عاصم وأبي بكر والأعمش والحسن وابن مسعود . ينظر إتحاف فضلاء

البشر(٢١٤)،وإعراب القرآن للنحاس:٥٦٩/١ .، وإملاء ما من به الرحمن:١٤٨/١، والبحر المحيط ١٩٠/٤، ومعاني الرآن للفراء ٣٤٧/١، والكشاف ٣١/٢.

(٥٩) الدر المصون : ٣٥٣/٦.

(٦٠) السابق نفسه.

(٦١) .الدر المصون٣٥٣/٦.

(٦٢) .الدر المصون ٣٥٢/٦،وانظر مغني اللبيب لابن هشام١١٢/٢.

(٦٣)سورة الأنعام من الآية ٩٨.

(٦٤) انظر على سبيل المثال:إعراب قوله تعالى في:{يطوف عليهم ولدان مخلدون.....}الدر المصون:٢١٢/٤.، وقوله تعالى:{سلام قوم منكرون}والتقدير سلام عليكم قوم، الدر المصون١٨١/١٣.

فهرست المصادر والمراجع:

١- **إتحاف فضلاء البشر** في القراءات الأربعة عشر لشهاب الدين أحمد بمحمد بن عبد الغني الدمياطي دار النشر / دار الكتب العلمية – لبنان – ١٤١٩هـ١٩٩٨م الطبعة الأولى .تحقيق أنس مهرة .

٢- **إحياء النحو لإبراهيم مصطفى** ، طبعة مؤسسة هنداوي بالقاهرة .

٣- **الأشباه والنظائر** لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) دار الكتب العلمية ،الطبعة الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

٤- **أصول النحو العربي** للدكتور محمد خير الحلواني طبعة الأطلسي ١٩٨٣ م الرباط.

٥- **إعراب القرآن** لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ) وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ.

٦- **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(٥٣٨ – ٦١٦هـ) دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

٧- **البحر المحيط في التفسير** لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ) تحقيق صدقي محمد جميل طبعة دار الفكر – بيروت ١٤٢٠ هـ.

٨- **الدر المصون** في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ) تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط طبعة دار القلم، دمشق.

٩- دراسات نقدية في النحو العربي لعبد الرحمن محمد أيوب . مؤسسة الفلاح – الكويت .

١٠-**شرح جمل الزجاجي** لابن عصفور الإشبيلي أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي (٥٩٧ – ٦٦٩هـ) ،تحقيق د. صاحب أبو جناح طبعة جامعة الموصل – مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٤٠٠هـ.الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

١١- **ظاهرة الافتراض النحوى** دوافعها ونتائجها: دراسة تحليلية نقدية في المنهج والتطبيق/ حسن أحمد مغازى؛ إشراف أحمد عبد العظيم عبد الغنى، ١٩٩٨، دكتوراه بدار العلوم – جامعة القاهرة . رقم الحفظ:١١٣٨.

١٢- **ظاهرة المطابقة النحوية** في ضوء الاستعمال القرآني دكتوراه بدار العلوم جامعة القاهرة للدكتور/ طه محمد عوض الله الجندي ١٩٨٨ م . المقدمة (و) .

١٣- **قضايا التقدير النحوي** .

١٤- **الكتاب** لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون طبعة مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

١٥- الكشاف . الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.

١٦- **معاني القرآن للأخفش** أبي الحسن المجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ) تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة طبعة مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.

١٧- **معاني القرآن للفراء** أبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ) تحقيق أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي طبعة دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر الطبع: الأولى.

١٨- المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل ، لعبد العزيز عبده طبعة الكتاب للتوزيع والإعلان – طرابلس – ليبيا ، الطبعة الأولى (١٣٩١ هـ – ١٩٨٢م) .

١٩- **مغني اللبيب** عن كتب الأعاريب لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) تحقبق د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله دار الفكر – دمشق الطبعة السادسة، ١٩٨٥.